

دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة ميدانية لقطاع النقل بولاية باتنة-

The role of corporate governance in achieving sustainable development -A field study of the transport sector in Batna Province

زروقي بلال¹، بوعكة اسيا²

¹ قاصدي مرباح بورقلة، مخبر إقتصاد المنظمات والبيئة الطبيعية ، Zerrouki.billel@univ-Ouargla.dz

² العربي التبسي بتبسة، مخبر مقاولاتية وإدارة المنظمات ، Assia.bouakka@univ-Tebessa.dz

تاريخ النشر: 2022/06/14

تاريخ القبول: 2022/06/11

تاريخ الاستلام: 2022/02/27

ملخص

تهدف الدراسة الى معرفة الدور البارز الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة وللإلمام بالموضوع تم الاعتماد على الملاحظة والاستبيان وبرنامج SPSS لتحليل المعلومات التي تم توزيعها على عينة مكونة من 60 فرد من قطاع النقل بولاية باتنة ، وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي استخدم لوصف حوكمة الشركات والتنمية المستدامة من حيث المفهوم والاهداف والخصائص كما يعتبر منهج دراسة الحالة احد مناهج المنهج الوصفي .
خلصت هذه الدراسة الى أن هناك ارتباط طردي موجب بين متغيرات الدراسة وهذا يعني ان لحوكمة الشركات دور مباشر في تحقيق التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، حوكمة الشركات، التنمية المستدامة ، بلدية باتنة

تصنيف JEL: G38 ، O01

Abstract: The study aims to know the prominent role that corporate governance plays in achieving sustainable development; and to understand the topic, we relied on observation, questionnaire, and the SPSS program to analyze the information that was distributed to a sample of 60 individuals from the transportation sector in Batna Province, We also relied in this study on the descriptive analytical approach, which was used to describe corporate governance and sustainable development in terms of concept, objectives and characteristics, and the case study approach is one of the descriptive approaches.

This study concluded that there is a positive direct correlation between the variables of the study, which indicates that corporate governance has a direct role in achieving sustainable development

Keys words: The Governance, Corporate Governance , Sustainable Development, Batna Province.

JEL classification codes: G38; O01.

المؤلف المرسل: زروقي بلال، Zerrouki.billel@univ-Ouargla.dz

تمهيد:

يعتبر موضوع حوكمة الشركات موضوع الساعة الذي يهتم كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وتهتم به العديدين من الدوائر الاقتصادية والمالية والقانونية في جميع أنحاء العالم ، فمع العولمة وانحياز الحواجز التجارية والعوائق الخاصة بانتقال الاموال من الدول تتزايد أهمية هذا المفهوم في كل بلدان العالم على حد سواء، كما يكتسي موضوع التنمية بمختلف مفاهيمه أهمية بالغة على المستوى العالمي وقد لوحظ في هذه الفترة الاخيرة اهتمام دولي متزايد نحو الحاجة الى التنمية المستدامة للوصول الى مستقبل مستدام ، وذلك بعد ان كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة التي لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة .

وبناء على ما سبق، يمكن طرح هذه الإشكالية في تساؤل رئيسي مفاده:

كيف تساهم حوكمة الشركات في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة ؟

وبناءً على تساؤل الرئيسي تم طرح فرضية رئيسية واحدة :

تساهم ممارسات الحوكمة الجيدة في تحقيق النمو الاقتصادي ، ومنه تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل .

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات.

المحور الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة

المحور الثالث: دراسة ميدانية لتعرف على دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع النقل بولاية باتنة .

1 الإطار النظري لحوكمة الشركات**1-1 ماهية حوكمة الشركات**

يجب التمييز بين نوعين من الحوكمة وهما الحوكمة على المستوى الكلي Opacity، وتسمى Governance والنوع الآخر هو حوكمة الشركات Corporate Governance، ولا يمكن الجزم بأن أي منهما أهم من الآخر، حيث تؤثر الشفافية في المستوى الكلي على مدى جاذبية مناخ الاستثمار بالدولة ككل، بينما تؤثر حوكمة الشركات في درجة جاذبية الشركة للمستثمرين، ومن الطبيعي أن يكون كلا المستويين مهم ومكملا للآخر. (شعراوي، 2001، صفحة 03)

1-1-1 مفهوم الحوكمة

إن ترجمة المصطلحات من اللغات الأجنبية خاصة الانجليزية أو الفرنسية إلى اللغة العربية دوما تطرح عدة إشكاليات لعل أهمها عدم وجود ترجمة حرفية واحدة متفق عليها تعكس نفس المعنى أو المفهوم، وهذا ما اعترضنا بالنسبة لمفهوم Governance، حيث وجدت عدة ترجمات لهذا المصطلح مثل (الحوكمة، الحاكمية، الحكم، الحكم الراشد، الإدارة المجتمعية...) والتي لا تعكس دلالات المفهوم وأهدافه لتنوع وجهات نظر المترجمين والباحثين كل حسب منطلقاته وتوظيفاته.

عنوان المقال: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة ميدانية لقطاع النقل بولاية باتنة

عرفه البنك الدولي أول مرة سنة 1989 على أنها: "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة" (فرج، 2012، صفحة 08) ثم عرفها سنة 1992 لما أعطى للبعد السياسي للمفهوم أهمية على أنها: "الطريقة التي تمارس بها السلطة لأجل زيادة كفاءة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد من أجل التنمية". (Bank, 1992, p. 03) وبذلك يعتبر البنك الدولي أن التسيير الجيد للاقتصاد ما هو إلا مرادف للحوكمة الجيدة.

ومما سبق يمكن القول أن مفهوم الحوكمة أصبح شعارا إصلاحيا وجزءا من الخطابات السياسية والاقتصادية لمختلف حكومات دول العالم أو من يقف في مقابلتها من مجتمع مدني أو قطاع خاص، حيث طرح هذا المفهوم مختلف الآليات للتعامل مع الاستحقاقات الإدارية والمالية والمحاسبية وكذلك المهنية والأخلاقية لتحقيق الغايات النهائية للبرامج والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية التنموية.

2.1.1 تحديد مفهوم حوكمة الشركات:

تعود جذور حوكمة الشركات إلى كل من Berle et Means سنة 1932 ثم إلى كل من Jensen et

Mekling سنة 1976 الذين أسسوا نظرية الوكالة التي انبثقت عنها حوكمة الشركات من خلال مناداتهم بضرورة فصل الإدارة عن ملكية الشركات مع فرض رقابة شديدة على مسيرتها وذلك لحماية حقوق صغار المساهمين.

1.2.1.1 تعريف حوكمة الشركات: يصعب إيجاد تعريف موحد ومتفق عليه لهذا المصطلح بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين، وذلك طبقا لوجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، لذلك سيتم التعرض لأهم التعريفات الواردة في هذا المجال.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE (2004): هي مجموعة العلاقات القائمة بين إدارة الشركة، مجلس الإدارة، المساهمين و أصحاب المصلحة الآخرين، كما توفر الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة، فضلا عن وسائل تحقيق هذه الأهداف وضمان مراقبة هذه النتائج. (OCDE، 2004، صفحة 11)

مؤسسة التمويل الدولية IFC: هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها. (M, 07-08 May 2007)

معهد المدققين الداخليين IIA: هي العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح، من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر، مراقبة مخاطر المؤسسات، والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف وحفظ قيم الشركة. (The Institute of International Auditors, 2002)

2.3.1.1 خصائص حوكمة الشركات:

يتفاوت تحديد مميزات وخصائص حوكمة الشركات وفقا لاختلاف وجهات النظر المختلفة والتي أعطت الموضوع الأهمية في الدراسة و التحليل لتحديد عدد من الخصائص تتسم بها حوكمة الشركات على النحو التالي: (حماد، 2005، صفحة 03)

الانضباط: من خلال إتباع سلوك أخلاقي مناسب وصحيح.

الشفافية: والتي تركز على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات والمؤسسات والمعلومات في متناول المعنيين بها، وتكون المعلومات المتوفرة كافية لفهم و متابعة العمليات في المؤسسات.

الاستقلالية: أي عدم وجود تأثيرات وضغوطات على العمل.

المساءلة: و ذلك من خلال تقييم وتقدير كل أعمال مجلس الإدارة والتنفيذيين.

المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف.

العدالة: بحيث تكون الأنظمة و القوانين عادلة وتنفيذها نزيه سيما ما يتعلق باحترام حقوق مختلف المصالح.

المسؤولية الاجتماعية: وتعني النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

2.1 مبادئ حوكمة الشركات:

لقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية كبرى بالنسبة لاقتصاديات دول العالم خاصة الناشئة منها لما فيها من تحسين لأداء الشركات وتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تطبيق مجموعة من المبادئ المعروفة عالميا نادت بها مجموعة كبيرة من الباحثين والمؤسسات الدولية.

مبادئ حوكمة الشركات

إن أغلب لوائح حوكمة الشركات المعدة عبر مختلف الاقتصاديات عبر أنحاء العالم تم إعدادها وفق المعايير التي توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE في عام 1999 والتي عدلت عام 2004، وتمثل فيما يلي: (بلعادي، 2017-2018، الصفحات 15-16)

1.2.1 ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متوافقا مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

2.2.1.1 حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، اختيار مجلس الإدارة، الحصول على عائد في الأرباح، مراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

3.2.1 المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

4.2.1 دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحوصلهم على المعلومات المطلوبة، ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء

عنوان المقال: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة ميدانية لقطاع النقل بولاية باتنة

1 الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب دون تأخير.

6.2.2.1 مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

2- ماهية التنمية المستدامة

2-1 تعريف التنمية المستدامة:

لقد ارتكزت النظرة التقليدية للتنمية على تطوير وناعاش مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الامكانيات والهياكل لصالح الافراد في الوقت الراهن دون الاخذ بعين الاعتبار الاجيال المستقبلية ولا الجوانب البيئية الامر الذي ادى الى تبلور مفهوم جديد للتنمية اقترن باسم التنمية المستدامة يرجع الفضل فيه الى مؤتمر الامم المتحدة في استكهولم سنة 1972 اين اصبح هذا المصطلح واحدا من الافكار التي تربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية وقد اصبحت الاستدامة منذ هذا المؤتمر تمثل منهجا للتنمية التي تهتم بقضايا الفقر والبيئة والمساواة، ومنذ ذلك الوقت اصبح مفهوم التنمية واسع التداول ومتعدد المعاني فلقد تم تعريف التنمية المستدامة من قبل العديد من الباحثين والمؤسسات العلمية ومن بين التعاريف نذكر اشهرها:

عرفها مؤتمر الأمم المتحدة عام 1987 بأنها " التنمية التي تلي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة ".

عرفتها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة بأنها تنمية تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون ان تؤدي الى تدمير قدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجات الخاصة.

يعرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها تلك العملية التي تحتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن اتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للاجيال القادمة وذلك بضمان ثبات راس المال الشامل اوزيادته المستمرة عبر الزمن (رعمة، 2008، صفحة 65)

2-2 أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية الى تحقيق جملة من الاهداف تتمثل فيمايلي:

- الأهداف الاقتصادية: تسعى التنمية المستدامة إقتصاديا الى تحقيق : النموالاقتصادي وتحسين مستوى الدخل القومي والفردى وزيادة الناتج الفردي والكفاءة في حسن استغلال الموارد المتاحة وذلك بتحقيق أكبر قدر من الانتاج بأعلى جودة وبأقل تكلفة وفي اقرب وقت.

الأهداف البيئية: تهدف التنمية المستدامة الى منع التلوث بكافة اشكاله، ورفع مستوى ادارة الموارد البيئية والطبيعية والحفاظ على سلامة الانظمة الايكولوجية والحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النوع النباتي والحيواني.

– الأهداف الإجتماعية: تتمثل الابعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في تحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع فيما يتعلق بتوزيع الموارد والفرص واشراكهم في اعداد البرامج التنموية وعدم تهميش اي من الفئات.

إنّ التنمية المستدامة تتضمن ثلاث ابعاد حيوية تتمثل في

البعد الإجتماعي: اي تعزيز التنمية الاجتماعية المتضمنة عدالة التوزيع والاستفادة من المنافع المتحققة

البعد الإقتصادي: توسيع وزيادة الانتاج والدخل والثروة وتراكم راس المال

البعد البيئي : يتضمن حماية البيئة وتجديدها. (نبيلة، 2014، الصفحات 209-210)

3- دراسة ميدانية لقطاع النقل بولاية باتنة للتعرف على دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة دور حوكمة الشركات في قطاع النقل كأداة لتحقيق التنمية المستدامة بولاية باتنة من وجهة نظر الموظفين العاملين فيها

3-1 صدق الاتساق الداخلي: للمحور الأول (حوكمة الشركات) : والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (1) يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول (حوكمة الشركات)

النتيجة	معامل الارتباط	قيمة المعنوية	النتيجة	معامل الارتباط	قيمة المعنوية
العبارة رقم 01	0.885**	0,000	العبارة رقم 05	0.545**	00,00
العبارة رقم 02	0.563**	0,000	العبارة رقم 06	0.530**	0,000
العبارة رقم 03	0.450**	0,000	العبارة رقم 07	0.885**	0,000
العبارة رقم 04	0.751**	0,000	العبارة رقم 08	0.627**	0,000

دال: أي يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والدرجة الكلية لمحورها

** تدل في برنامج SPSS على وجود دلالة الاحصائية وعدم وجود ** تدل على عدم وجود دلالة الاحصائية

قاعدة: إذا كانت قيمة احتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة، 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي. بين العبارة والدرجة الكلية لمحورها

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21 .

من النتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: عبارات المتعلقة بالمحور الاول (حوكمة الشركات) تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها حيث أن علاقة الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور وعباراته دالة إحصائيا، إذ أن قيمة المعنوية (القيمة الاحتمالية) للقيم الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson) المحسوبة في كل عبارة من عبارات المحور هي أقل من مستوى دلالة 0.05 فمثلا معامل الارتباط للعبارة رقم 01 مع محورها بلغ قيمة $r=0.885$ وهو دال إحصائيا حيث قيمة $\text{sig}=0.000$ أقل من 0.05 ونفس المقارنة مع باقي العبارات ومنه عبارات المحور الاولى صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

عنوان المقال: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة ميدانية لقطاع النقل بولاية باتنة

3-2 صدق الاتساق الداخلي: للمحور الثاني (التنمية المستدامة) : والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (2) يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني(التنمية المستدامة)

معامل الارتباط	قيمة المعنوية	النتيجة	معامل الارتباط	قيمة المعنوية	النتيجة
0.801**	0,000	دال	0.667**	0,000	دال
0.624**	0,000	دال	0.770**	0,000	دال
0.551**	0,000	دال	0.556**	0,000	دال
0.837**	0,000	دال	0.670**	0,000	دال
0.787**	0,000	دال	0.422**	0,000	دال
0.472**	0,000	دال	0.585**	0,000	دال
0.803**	0,000	دال	0.711**	0,000	دال
0.793**	0,000	دال	0.361**	0,000	دال

دال: أي يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والدرجة الكلية لمحورها

** تدل في برنامج SPSS على وجود دلالة الاحصائية وعدم وجود ** تدل على عدم وجود دلالة الاحصائية

قاعدة: إذا كانت قيمة احتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة، 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي.

بين العبارة والدرجة الكلية لمحورها

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21 .

من النتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: عبارات المتعلقة بالمحور الثاني (التنمية المستدامة) تمتاز بالاتساق

الداخلي مع محورها حيث أن علاقة الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور وعباراته دالة إحصائياً، إذ أن قيمة المعنوية (القيمة الاحتمالية) للقيم الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson) المحسوبة في كل عبارة من عبارات المحور هي أقل من مستوى دلالة 0.05 فمثلاً معامل الارتباط للعبارة رقم 01 مع محورها بلغ قيمة $r=0.801$ وهو دال إحصائياً حيث قيمة $\text{sig}=0.00$ أقل من 0.05 ونفس المقارنة مع باقي العبارات ومنه عبارات المحور الثاني صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

3-3 ثبات وصدق أداة القياس باستخدام Cronbach Alpha :

من اجل البرهنة على ان الاستبيان يقيس العوامل المراد قياسها ، والتثبت من صدقها قمنا باستخدام اسلوب كرونباخ الفا ،

والجدول التالي يبين قيمة معامل والثبات والصدق كما يلي:

جدول رقم (3) : نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبانة.

المحاور	الأبعاد	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول	الإفصاح و الشفافية	04	0.563	0.750
	الإمتثال والسلوك الأخلاقي	04	0.599	0.773
إجمالي محور حوكمة الشركات		08	0.747	0.864
المحور الثاني	البعد الاقتصادي	07	0.891	0.943
	البعد الاجتماعي	05	0.879	0.937
	البعد البيئي	04	0.451	0.671
إجمالي محور التنمية المستدامة		16	0.723	0.850
الإجمالي		24	0.793	0.890

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21 .

تدل معاملات الثبات علي ثبات المحتوى بصورة عامة نظرا لان معامل الثبات عال ويقترب للواحد الصحيح وهذا يدل على قدرة الأداة في تحقيق أغراض الدراسة، حيث يتضح من الجدول السابق أن أعلى معامل ثبات فيما يتعلق بأبعاد التنمية المستدامة هو 0.891 ويتعلق بالبعد خاص بالاقتصاد ، بينما نلاحظ أن أقل معامل ثبات قدر ب 0.451 ويتعلق بالبعد خاص البعد الاجتماعي، بينما كان معامل الثبات لإجمالي المحاور عال جد حيث بلغ 0.793 . مما يدل على ثبات وصدق المحتوى لاستمارة الأسئلة .

3-4 عرض النتائج

بعد عملية استرجاع الاستبيانات وتشغيلها وتفسيرها وتفرغها في البرنامج الاحصائي spss21 تتم عملية عرض النتائج من خلال تحديد خصائص العينة و معرفة اتجاهات اجابات العينة حول كل العبارات والمحاور لنصل لاختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

3-4-1 اتجاه إجابات العينة حسب مقياس ليكارت الخماسي

الجدول رقم (4) اتجاهات إجابات العينة حول ابعاد محاورين

المحور	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
المحور الأول	الافصاح والشفافية	3.505	3.000	5	موافق
	الامتثال الاخلاقي	3.680	0.359	4	موافق
المحور الثاني	البعد الاقتصادي	3.925	0.718	3	موافق
	البعد الاجتماعي	4.061	0.726	1	موافق
	البعد البيئي	3.971	1.322	2	موافق

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول السابق حول اتجاهات الاجابات للأبعاد نلاحظ ان بعد البيئي في محور التنمية المستدامة احتل المرتبة الأولى بوسط حسابي قدره 4.061 ، حيث اتجهت الإجابات فيه إلى الموافقة على كل العبارات ، كما نلاحظ أن معظم الأبعاد اتجهت الإجابات فيهم للموافقة على العبارات في محور التنمية المستدامة ومحور حوكمة الشركات لدينا في محور الحوكمة الشركات بعدين وسوف نفصل في كل بعد على حدى لمعرفة اتجاهات الاجابات فيه حسب مقياس ليكارت الخماسي كما يلي :

3-4-2 النتائج المتعلقة حول إدراك عينة الدراسة لمفهوم الخاص بالفصاح والشفافية :

يشير الجدول التالي إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لمفهوم الخاص بالشفافية والافصاح كما يلي

الجدول رقم (5): اتجاه إجابات العينة حول الشفافية والافصاح

خاص بالشركة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاهمية	الاتجاه
أنا أعرف أن عملية حوكمة الشركات هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها	3.81	0.574	كبير	موافق
يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءة	3.30	0.460	متوسط	محايد
حفظ حقوق جميع المساهمين.	3.39	0.460	متوسط	محايد
يتم الإفصاح عن كل المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب دون تأخير	3.53	0.617	كبير	موافق
الإجمالي	3.505	3.00	كبير	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناء علي مخرجات spss

عنوان المقال: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة ميدانية لقطاع النقل بولاية باتنة

من خلال البيانات السابقة نجد أن بعد الخاص بالافصاح والشفافية أن كل إجاباتهم كانت تتجه نحو موافق ماعدا عبارتين إجتهدت نحو محايد وهي عبارة رقم 2 و 3، حيث كان متوسطها الحسابي الإجمالي بقيمة 3.505 والانحراف المعياري قدره 3.00، وهذه تقع في المجال 3.40 - 4.19، أي أن الوسط الحسابي قريب من الوسط الحسابي النظري (5).

3-4-3 النتائج المتعلقة حول إدراك عينة الدراسة لمفهوم الخاص :

يشير الجدول التالي إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة للامتثال الاخلاقي كما يلي

الجدول رقم (6) الخاص بالامتثال الاخلاقي

الخاص بالامتثال الاخلاقي	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية	الاتجاه
تتوفر الشركة على قوانين وقواعد أخلاقية لضمان ضبط السلوك لأخلاقي والمهني للموظفين.	3.58	0.496	كبير	موافق
تعمل الشركة على ضمان الإمتثال لحقوق أصحاب المصلحة بموجب القوانين والتشريعات المعمول بها.	3.79	0.412	كبير	موافق
ينفذ أعضاء مجلس الإدارة واجباتهم بطريقة تعكس القيم الأخلاقية مثل النزاهة والإنصاف والصدق.	3.76	0.664	كبير	موافق
تسعى الشركة جاهدة لتنمية وعي الإمتثال، وتعتبر بناء ثقافة الإمتثال جزءا مهما من بناء ثقافة الشركة.	3.59	0.535	كبير	موافق
الإجمالي	3.680	0.359	كبير	موافق

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج spss

توضح البيانات السابقة أن البعد الخاص بالامتثال والسلوك الاخلاقي، أن كل إجاباتهم كانت موافق، حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي (3.680) ويقدر الانحراف المعياري 0.359 وهذه تقع في المجال 3.40 - 4.19، أي أن الوسط الحسابي قريب من الوسط الحسابي النظري (5).

3-4-4 دراسة اتجاهات اجابات العينة حول محور التنمية المستدامة :

ينقسم هذا المحور الى ثلاث ابعاد وسوف نحدد اتجاهات الاجابات حسب مقياس ليكارت الخماسي كما يلي :

- النتائج المتعلقة حول إدراك عينة الدراسة للتنمية المستدامة للبعد الاجتماعي

يشير الجدول التالي إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة للتنمية المستدامة للبعد الاجتماعي كما يلي:

الجدول رقم (7): بعد الاجتماعي

الاتجاه	الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	البعد الاجتماعي
موافق	كبير	0.917	4.38	أعتقد أن التنمية المستدامة تحقق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع
موافق	كبير	0.650	3.55	أعتقد ان التنمية المستدامة لا تهمش اي من الفئات
موافق	كبير	1.162	3.66	تسعى التنمية المستدامة على استقرار النمو السكاني.
موافق	كبير	0.703	3.74	تسعى التنمية المستدامة لرفع مستوى الخدمات الصحية
موافق	كبير	0.985	4.02	تعمل التنمية المستدامة لنقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة.
موافق	كبير	1.004	3.75	تسعى التنمية المستدامة لرفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الريفية
موافق	كبير	0.940	4.38	تضمن التنمية الحق في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير.
موافق	كبير	0.718	3.925	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج spss

تشير البيانات السابقة بأن البعد الاجتماعي ، تبين بأن كل أفراد العينة قد أعطوا الموافقة ، حيث قيمة المتوسط الحسابي 3.952 وقدر الانحراف المعياري 0.718 ، وهذه تقع في المجال 3.40 – 4.19 ، أي أن الوسط الحسابي قريب من الوسط الحسابي النظري (5).

3-4-5 النتائج المتعلقة حول إدراك عينة الدراسة للتنمية المستدامة على البعد الاقتصادي :

يشير الجدول التالي إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لتنمية المستدامة على البعد الاقتصادي كما يلي:

الجدول رقم (8): التنمية المستدامة علي بعد الاقتصادي

الاتجاه	الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	البعد الاقتصادي
موافق	كبير	0.980	4.34	تتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة.
موافق	كبير	0.982	4.01	أن التنمية المستدامة تعمل على ضبط التزايد المفرط و الغير منظم للسكان، بسبب العلاقة العكسية بين السكان و مستوى المعيشة
موافق	كبير	0.852	4.09	تتضمن عنصر التوزيع العادل و المتوازن لهذه الموارد بطريقة عقلانية تسمح بتلبية حاجيات كل المواطنين
موافق	كبير	0.714	3.46	توسيع وزيادة الانتاج والدخل والثروة وتراكم راس المال
موافق	كبير	0.872	4.40	أن الأجيال المقبلة ستكون لها نفس القدرة على التطور كالجيل الماضي
موافق	كبير	0.726	4.061	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج spss

عنوان المقال: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة ميدانية لقطاع النقل بولاية باتنة

تمثل البيانات السابقة بأن البعد الاقتصادي كانت الإجابات كلها تتجه نحو موافقة حيث أن قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي 4.061 وقدر الانحراف المعياري ب 0.726 ، وهذه المؤشرات تدل على أن المؤسسات تعتبر التقنيات والتكنولوجيا عنصر له أهمية بالغة في نموها واستمرارها.

3-4-6- النتائج المتعلقة حول إدراك عينة الدراسة للتنمية على البعد البيئي:

يشير الجدول التالي إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة للتنمية المستدامة على البعد البيئي كما يلي:

الجدول رقم (9): البعد الخاص بأنشطة البحث والتطوير

البعد البيئي	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية	الاتجاه
تعني حماية الموارد الطبيعية	3.56	0.649	كبير	موافق
الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية و الموارد المائية.	4.19	0.709	كبير	موافق
نتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة و الضارة بطبقة الأوزون	4.10	0.859	كبير	موافق
البحث عن مصادر الطاقة البديلة كاستخدام الطاقة الشمسية و كذا استبدال الوقود بالكهرباء في عربات النقل.	4.04	4.903	كبير	موافق
الإجمالي	3.971	1.322	كبير	موافق

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج spss

من خلال البيانات السابقة نلاحظ أن بعد الخاص بالبيئة تتجه إجابات أفراد العينة إلى الموافقة على جميع العبارات، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.971) وقدر الانحراف المعياري ب (1.322) وهذا ما يبين أن التنمية المستدامة تحتم بالبيئة كونها هامة تميزها عن غيرها

3-5 مناقشة اختبار الفرضيات

قبل اختبار الفرضيات وتطبيق الأدوات الاحصائية والاختبارات يجب اولا معرفة ما اذا كانت البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أو لا ، ولأن حجم العينة يفوق 30 إذا البيانات تقترب للتوزيع الطبيعي وسوف نتأكد من ذلك من خلال اختبارات شابيرو وسيمنوف وذلك قصد معرفة تطبيق الاختبارات المناسبة.

3-5-1 اختبار التوزيع الطبيعي: نستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أولا ولمعرفة ذلك نستخدم اختبارين معروفين هما Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk وهذا بوضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى دلالة 0.05 :

H1: البيانات لا تتبع توزيعا طبيعيا

H0: البيانات تتبع توزيعا طبيعيا

في دراستنا لدينا أربع أبعاد خاصة بمحور حوكمة الشركات ومحورين المحور الاول هو حوكمة الشركات اجمالا بأبعاده الاثنين والمحور الثاني هو الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ، وبعد ادخال البيانات للبرنامج الاحصائي spss تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (10): اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور والابعاد		إختبار سيمنوف		إختبار شايبرو	
		قيمة الإحصائية	مستوى الدلالة	قيمة الإحصائية	مستوى الدلالة
بعد خاص بالافصاح والشفافية		0.364	.105	0.704	.102
بعد خاص بالامتثال لسلوك الاخلاقي		0.355	.087	0.709	.060
البعد الاجتماعي		0.340	.102	0.717	.068
البعد الاقتصادي		0.490	.071	0.482	.077
البعد البيئي		0.447	.106	0.503	.156
المحور الاول حوكمة الشركات		0.402	.202	0.386	.088
المحور الثاني التنمية المستدامة		0.473	.091	0.497	.097

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج spss

من نتائج الجدول نلاحظ أن القيم المعنوية لإحصائية سيمنوف للمحاور والأبعاد كانت كلها بمستوى معنوية أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل بالفرض الصفري أي أن البيانات تتبع توزيعا طبيعيا حسب اختبار سيمنوف ، وبنفس الطريقة وحسب معنوية القيم الإحصائية شايبرو فكانت كلها أكبر من 0.05 أي كل البيانات تتبع توزيعا طبيعيا وبنفس الحالة نقبل الفرض الصفري القائل أن البيانات تتبع توزيعا طبيعيا .

3-5-2 الاختبار المعلمية

تستخدم هذه الاختبارات في حالة واحدة عندما تكون البيانات تتبع توزيع طبيعي والعينة كبيرة ومن بين أهم هذه الاختبارات هي اختبار t لعينتين مستقلين ، واختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA ، وفي دراستنا سوف نختبر ثلاث أنواع من الفرضيات وهي فرضية العلاقة ، وفرضية الفرق ، وفرضية التأثير .

فرضية العلاقة نستخدم فيها اختبار معامل الارتباط بيرسون لأن التوزيع طبيعي ، بينما فرضية الفرق نستخدم فيها اختبار t لعينتين مستقلين ، واختبار ANOVA ، أما فرضية التأثير سوف نستخدم الانحدار المتعدد .

3-5-2-1- اختبار فرضيات العلاقة : سوف نقوم هنا بحساب مصفوفة الارتباطات لبيرسون لأن التوزيع طبيعي نختبر

معامل الارتباط لمعرفة الدلالة الإحصائية له كالتالي :

$$H_0: \text{لا توجد علاقة بين المتغيرات } r = 0 \quad H_1: \text{توجد علاقة بين المتغيرات } r \neq 0$$

من مخرجات spss تحصلنا على الجدول التالي :

عنوان المقال: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة ميدانية لقطاع النقل بولاية باتنة

الجدول رقم (11): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

إجمالي محور حوكمة الشركات		أبعاد حوكمة الشركات
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	
00.00	0.765**	بعد الخاص بالشفافية والافصاح
0.000	0.692**	بعد الخاص بالامتثال للسلوك الاخلاقي
0.000	0.743**	إجمالي المحور الأول حوكمة الشركات

المصدر من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 03)

من خلال الجدول السابق وجدنا ما يلي:

☒ العلاقة بين بعد الخاص بالافصاح والشفافية وإجمالي أبعاد الميزة التنمية المستدامة كانت طردية قوية ومعامل الارتباط مساوي إلى (0.765) وهذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% ، لأن قيمة sig أقل من 0.05 أي نرفض الفرض الصفري.

☒ العلاقة بين بعد الخاص بالامتثال لسلوك الاخلاقي وإجمالي أبعاد التنمية المستدامة كانت طردية قوية ، حيث بلغ معامل الارتباط (0.692) وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% ، لأن قيمة sig = 0.000 وهي أقل من 0.05، اي نرفض الفرض الصفري .

☒ وجدنا أن معامل الارتباط بين بعد إجمالي أبعاد حوكمة الشركات وإجمالي ابعاد التنمية المستدامة يساوي (0.743) وهو ارتباط طردي قوي وله دلالة إحصائية عند مستوى 5% ، نظرا لأن قيمة sig أقل من 0.05 أي نرفض الفرض الصفري. كنتيجة نهائية نقول انه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد حوكمة الشركات و أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات العاملة في ولاية باتنة .

3-5-3 اختبار تحليل التباين الاحادي : هذا الاختبار من الاختبارات المعلمية ويستخدم لمعرفة الفروقات في متوسطات اجابات العينة حسب خاصية تقسيم العينة إلى أكثر من قسمين ، وفي دراستنا توجد ثلاثة خواص تقسم العينة لأكثر من قسمين هما (العمر ، المؤهل العلمي ، الوظيفة) ، اذا ستكون هناك ثلاثة فرضيات رئيسية وكل فرضية متبوعة بفرضيتين جزئيتين كالآتي :

3-5-3-1 الفرضية الرئيسية الاولى : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة ترجع الى خاصية المؤهل العلمي ، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين .

3-5-3-2 الفرضية الجزئية الاولى : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على ابعاد حوكمة الشركات ترجع للمؤهل العلمي .

3-5-3-3 الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على ابعاد التنمية المستدامة ترجع للمؤهل العلمي .

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة المؤهل العلمي ، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم (11): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمؤهل العلمي

الأقسام	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
ابعاد حوكمة الشركات	0.814	0.488
ابعاد التنمية المستدامة	1.913	0.130

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 03)

من نتائج الاختبار كانت القيمة الإحصائية F للمحورين على التوالي كما يلي (0.814 ، 1.913) وكلها بمستويات معنوية على التوالي (0.488 ، 0.130) وهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا بقبول كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية المؤهل العلمي .

3-5-3-4 الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة ترجع الى خاصية العمر ، وانطلاقا من

هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين .

3-5-3-5 الفرضية الجزئية الاولى : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على ابعاد حوكمة الشركات ترجع للعمر .

3-5-3-6 الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على ابعاد التنمية المستدامة ترجع للعمر .

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة العمر ، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم (12): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للعمر

الأقسام	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
ابعاد حوكمة الشركات	0.559	0.643
ابعاد التنمية المستدامة	0.267	0.849

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 03)

من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية F للمحورين على التوالي كما يلي 0.559 ، 0.267 وكلها بمستويات معنوية على التوالي (0.643 ، 0.849) وهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا بقبول كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية العمر عند مستوى دلالة 0.05.

3-5-3-8 الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة ترجع الى خاصية المنصب الوظيفي ، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين .

الفرضية الجزئية الاولى : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على ابعاد حوكمة الشركات ترجع للمنصب الوظيفي .

/الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على ابعاد التنمية المستدامة ترجع للمنصب الوظيفي .

عنوان المقال: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة ميدانية لقطاع النقل بولاية باتنة

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة المنصب الوظيفي ، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم (13): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمنصب الوظيفي

الأقسام	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
ابعاد حوكمة الشركات	1.035	0.379
ابعاد التنمية المستدامة	1.244	0.296

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 03)

من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية F للمحورين على التوالي كما يلي 1.035، 1.244 و كلها بمستويات معنوية على التوالي 0.379 ، 0.296 ، وهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا بقبول كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية المنصب الوظيفي عند مستوى دلالة 0.05.

فرضية التأثير : من خلال فرضيات التأثير سوف نحاول الإجابة على فرضيات الدراسة ، والمتمثلة في الفرضيات الرئيسية التالية باستخدام معادلة الانحدار البسيط بين كل من إجمالي محور حوكمة الشركات كمتغير مستقل ، ومحور التنمية المستدامة كمتغير تابع ثم بعد ذلك نبين تأثير كل بعد من أبعاد حوكمة الشركات على إجمالي محور التنمية المستدامة كما يلي :

3-5-4 اختبار الاثر باستخدام الانحدار البسيط بين إجمالي أبعاد حوكمة الشركات والتنمية المستدامة

في هذا العنصر سوف نستخدم معادلة الانحدار البسيط بين محور حوكمة الشركات على إجمالي محور التنمية المستدامة عبر طرح الفرضية الرئيسية التالية :

الفرضية الصفرية الرئيسية H₀ : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية حة حوكمة الشركات على إجمالي محور التنمية المستدامة في المؤسسات العاملة في ولاية باتنة .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (14): نتائج اختبار اثر ابعاد حوكمة الشركات والتنمية المستدامة

المتغير التابع	(R)	(R ²)	F	DF	Sig	β	Sig
	الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	معامل الانحدار	مستوى الدلالة
التنمية المستدامة Y	0.743	0.552	170.054	1	0.000	1.515	0.000
				78			
				79			

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 04)

معادلة الانحدار البسيط كانت كالآتي :

$$Y = -1.462 + 1.515 X$$

$$T = (-3.490) (13.040)$$

تشير نتائج الجدول السابق وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية المؤسسة حوكمة الشركات على التنمية المستدامة في المؤسسات العاملة في ولاية باتنة ، إذ بلغ معامل ارتباط 0.743 وهو ارتباط قوي طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% ، أما معامل التحديد بلغ 0.552 حيث أن 55.2 % من التغير في التنمية المستدامة يرجع للتغير في ابعاد حوكمة الشركات ، وقد بلغت قيمة درجة التأثير $\beta = 0.735$ ، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الاهتمام بأبعاد حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة في التنمية المستدامة بقيمة 151.5 % وهي معنوية في النموذج نظرا لأن القيمة الإحصائية ستيدونت المحسوبة لها كانت (13.040) وهي معنوية لأن القيمة المعنوية لها مساوية 0.000 وهي اقل من 0.05 ، ويؤكد معنوية أثر أبعاد حوكمة الشركات قيمة F المحسوبة والتي بلغت $F = 170.054$ وهي دالة إحصائية بمستوى معنوية 5 % لان قيمة $\text{sig} = 0.000$ ، وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسية وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقول وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد حوكمة الشركات على التنمية المستدامة في ولاية باتنة عند مستوى دلالة 5 % .

اختبار الاثر باستخدام الانحدار المتعدد بين ابعاد حوكمة الشركات والتنمية المستدامة:

ولبيان درجة تأثير كل بعد من أبعاد حوكمة الشركات ، تم استخدام الانحدار المتعدد بين كل بعد من أبعاد حوكمة الشركات كمتغيرات مستقلة مع إجمالي محور التنمية المستدامة فلقد قمنا بتجميع كل أبعاد التنمية المستدامة في متغيرة واحدة تابعة وهذا لتسهيل العمل وإيجاد معادلة انحداريه واحدة بدلا من ثلاث معادلات ، عبر طرح الفرضية الرئيسية التالية :

الفرضية الصفرية الرئيسية H_0 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد حوكمة المؤسسات المتمثلة في (بعد الافصاح والشفافية ، بعد الخاص بالامتثال لسلوك الاخلاقي) على التنمية المستدامة في المؤسسات العاملة في ولاية باتنة . ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (15): نتائج الانحدار المتعدد لأبعاد حوكمة الشركات والتنمية المستدامة

المتغير التابع	(R)	(R ²)	F	DF	Sig	β	Sig
	الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	معامل الانحدار	مستوى الدلالة
التنمية المستدامة	0.765	0.585	96.495	2	0.000	بعد الشفافية والافصاح 1.671	0.000
Y				137		بعد الامتثال لسلوك الاخلاقي 0.001	0.000
				139			

المصدر : من اعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 04)

معادلة الانحدار المتعدد كانت كالآتي :

تشير نتائج الجدول السابق وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعدين اثنين من ابعاد حوكمة الشركات وهما (بعد الشفافية والافصاح ، وبعد الخاص بالامتثال للسلوك الاخلاقي) على التنمية المستدامة في المؤسسة، كون ان معاملاتهم كانت معنوية أي القيمة المعنوية اقل من 0.05 ، أما معامل التحديد بلغ 0.765 حيث أن 76.5% من التغير في التنمية المستدامة يرجع الى التغير في كل بعد من ابعاد حوكمة الشركات كل بعد على حدى ، والنسبة الباقية ترجع الى عوامل اخرى ، وقد بلغت قيمة درجة التأثير لكل معيار كالاتي : $\beta_1 = 1.671$ ، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الاهتمام ببعده الشفافية والافصاح يؤدي الى زيادة التنمية المستدامة بقيمة (167.1%) وهي معنوية في النموذج نظرا لان القيمة الإحصائية ستيودنت المحسوبة لها كانت 5.897 وهي معنوية لان القيمة المعنوية لها مساوية 0.000 وهي اقل من 0.05 ، و $\beta_2 = 0.001$ ، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الاهتمام ببعده الامتثال لسلوك الاخلاقي يؤدي الى زيادة التنمية المستدامة بقيمة 0.1% وهي معنوية في النموذج نظرا لان قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لها كانت 0.003 وهي معنوية لان القيمة المعنوية لها مساوية 0.000 وهي اقل من 0.05، ويؤكد معنوية أثر ابعاد حوكمة الشركات على التنمية المستدامة هي قيمة F المحسوبة والتي بلغت $F = 96.495$ وهي دالة إحصائية بمستوى معنوية 5% لان قيمة (sig=0.000) ، وهذا يؤكد على ان النموذج صالح للتنبؤ وعدم صحة قبول الفرضية الرئيسية بالنسبة لأثر بعدي الافصاح والشفافية و الامتثال لسلوك الاخلاقي في حوكمة الشركات على التنمية المستدامة وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقول وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعدي حوكمة الشركات وهما بعد الافصاح والشفافية وبعد الامتثال لسلوك الاخلاقي على التنمية المستدامة

4- الخاتمة

في ظل الأزمات السابقة والتي أثرت على كبرى الاقتصاديات العالمية، كان لزاما على هاته الدول الالتفات إلى مفهوم حوكمة الشركات والذي أصبح قضية رئيسية بالنسبة إلى مجتمعات الأعمال، لما لها من تأثير على أداء المؤسسات، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر التي سارعت إلى إصدار ميثاق حوكمة الشركات للمؤسسات الجزائرية، خاصة في ظل دعمها لتحقيق التنمية المستدامة ، وتخصيصها سبل تمويل كبيرة من أجل إنجاحها، وقد أثبتت التجارب الدولية كفاءة ونجاعة مبادئ حوكمة الشركات الموصى بها من طرف الهيئات الدولية المختلفة لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة.

4-1 النتائج

- يساعد تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الكفاءة والفعالية الإدارية داخل هذه المؤسسات، حيث تساهم مبادئها في تحقيق الأهداف المسطرة من خلال مبدأ المسؤولية والعدالة وكذا زيادة كفاءتها من حيث الاستخدام الأمثل لمواردها بتطبيق مبدأ المساءلة والاستقلالية.
- توفر مبادئ حوكمة الشركات آليات رقابة فعالة وأسلوب إدارة حقيقي يؤدي إلى تحقيق الخطط المرسومة من للتنمية المستدامة على المدى الطويل.
- تقوم مبادئ حوكمة الشركات على التقليل من احتمالات تعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخطر الإفلاس.
- تساهم ممارسات الحوكمة الجيدة في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنه تعزيز الجودة وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

4-2 التوصيات

- تضمين مبادئ حوكمة الشركات ضمن شروط قبول إدراج الشركات في البورصة، ما يشكل فيما بعد ميزة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعنصر أساسي للمفاضلة بين قرارات الاستثمار في مختلف المؤسسات
- ضرورة الالتزام بميثاق الحكم الراشد لسنة 2009 بالجزائر وتطويره من خلال سن المزيد من القوانين لتعزيز الإفصاح والشفافية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا دليل استرشادي لكيفية التطبيق.
- ضرورة توفير العناصر الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة في الشركات يسمح بالتواصل الواضح والفعال.

5- قائمة المراجع

- Bank, T. W. (1992). *Governance and Development*. Washington D.C.
- M, A. (07-08 May 2007). Corporate governance, A Risk Perspective. *paper presented to Corporate Governance and Reform Paving the way to Financial Stability and Development*. Cairo: Egyptian Banking Institute.
- OCDE. (2004). *Principe de gouvernement d'entreprise*.
- The Institute of International Auditors. (2002). *The lessons that lie beneath, Tone at the top*. USA.
- حرفوش سهام ذهبية ريمة. (2008). الاطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها. مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة (صفحة 65). سطيف : جامعة فرحات عباس .
- سالك نبيلة. (جانفي, 2014). دور آليات الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة. المحلة الجزائرية للامن والتنمية في الجزائر، 6، الصفحات 209-210.
- سلوى جمعة شعراوي. (2001). مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع - إشكاليات نظرية. القاهرة، مصر: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.
- شعبان فرج. (2012). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010). أطروحة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، 08. الجزائر: جامعة الجزائر 03.
- طارق عبد العال حماد. (2005). حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- عمار بلعادي. (2017-2018). دور حوكمة الشركات في تحقيق كفاءة أسواق المال في الاقتصاديات الناشئة. أطروحة دكتوراه قسم العلوم المالية، 15-16. عنابة، الجزائر: جامعة باجي مختار.